الأهرام

■ ١٢ ديسمبر ٢٠٠١ ■

قضية أمام البرلمان:

إعادة التوازن تحت القبة!

أعتقد أن الحنكة والخبرة البرلمانية الطويلة للدكتور فتحي سرور رئيس مجلس الشعب قد كشفت عن نفسها بوضوح خلال إدارة المناقشة للاجتماع الخاص بهيئات مكاتب اللجان البرلمانية (١٨ لجنة) بمناسبة بدء الدورة البرلمانية الجديدة ولعل الدكتور سرور قد أراد أن يسبر غور عقول هذه اللجان من خلال أعضاء هيئات مكاتبها لانهم انعكاس لمايدور في فكر أعضاء هذه اللجان التي تشمل كافة نواب المجلس (٤٥٤ عضوا)

أو كأنه أراد أن يتخذ من ذلك النقاش مؤشرا عن مدى حرارة القضايا التي يحملها النواب في عقولهم أو في جفانبهم خلال هذه الدورة وحتى يتمكن من إدارة الجلسات بالصورة التي تحقق التوازن بين العمل التشريعي والعمل الرقابي للمجلس، وبشكل متناغم مع السلطة التنفيذية بحيث لاتطغى أي منهما على الاخرى، درءا لما يتردد أحيانا، من أن الحكومة هي التي تقود المجلس، أو أن المجلس يمثل عائقا أمام الحكومة في تخويف الوزراء بسلاح الرقابة البرلمانية... وما انبعثه الدكتور سرور في هذا الشأن يدل على حصافة، خاصة أن الدكتور سرور في هذه المناقشة لم يكن يديرها بالأسلوب التقليدي، ولكن كان يستفز مشاعر النواب بالأسئلة أو التساؤلات لكي يفرغ كل نائب ما في جعبته من مشاعر دفينة وقضايا كامنة في نفسه وهذا كله يصب في صالح العمل البرلماني وتحسين ممارسة المجلس حتى يبدو في صورة افضل دائما أمام الرأي العام المحلي والدولي.

ويمكن تحديد أهم خصائص أو حصيلة هذا النقاش الصريح في عدة أمور أساسية منها اهمية التركيز على القضايا الجماهيرية ومراقبة الحكومة من خلال ترشيد الدور الرقابي للنواب، وإلزام الحكومة بحل مشكلات الجماهير لتخفيف الأعباء عن المواطنين، وهذا يتطلب زيادة في عدد جلسات المجلس واجتماعات اللجان وزياراتها الميدانية للوقوف على مدى التزام الحكومة بتنفيذ التوصيات البرلمانية بشأن حل المشكلات الجماهيرية وتحقيق خطة التنمية وضرورة أن يكون هناك توازن في الممارسة البرلمانية بين نواب المعارضة والاغلبية بحيث لا تستأثر المعارضة بالنصيب الأكبر في طرح القضايا العامة من خلال الاستجوابات التي تجذب اهتمام الرأي العام لأنها تتضمن معنى الاتهام للحكومة وهو ما يجعل نواب المعارضة يحققون نجومية عالية في الشارع السياسي وقد تكون أفضل وسيلة لتحقيق هذا التوازن أن يتم اعطاء فرصة أوسع أمام نواب الاغلبية لمناقشة طلباتهم حول القضايا العامة لأن طلبات المناقشة يمكن أن تحقق التعادل المنشود بين نواب المعارضة ونواب الاغلبية وتلك قسمة عادلة لأن الدورة البرلمانية السابقة انتهت بدون أن تتم مناقشة أي من الطلبات التي قدمها نواب الاغلبية حول القضايا الجماهيرية!! وكان الدكتور فتحي سرور قد أكد في بداية هذه المناقشة أن اللجان البرلمانية هي المعمل الذي تتفاعل فيه أفكار النواب حول كل القضايا قبل طرحها على المجلس، وكلما كانت أعمال هذه اللجان ممتازة ظهر ذلك أيضا في أداء المجلس، والأهم أن تحرص اللجان على متابعة توصياتها التي يحيلها المجلس، إلى الحكومة لأنها إذا ظلت بجدية هذه الرقابة فانها ستحرص على تنفيذها، وهذا بالطبع لصالح المواطنين، كما أن هذه اللجان يجب أن تحرص أيضا خلال زياراتها الميدانية على اختيار المواقع ذات المشكلات الملحة وألا يقتصر الأمر على محافظات بعينها وفي فصول مناخية معينة حتى يظهر المجلس بصورة افضل امام الرأي العام وحتى لايقال إن اللجان البرلمانية تتخذ الزيارات الميدانية ستاراً للفسح أو الترفية، فيما يعرف برحلة «الشتاء» ورحلة «الصيف» وأن تكون هذه الزيارات على نفقة المجلس وليس على حساب الجهة التي تجرى مراقبتها ضمانا للحيادية والنزاهة في الحكم على الأمور مع الحرص على ترشيد الانفاق في هذه الزيارات!!

واستكمالا لهذه القضية اكد الوزير كمال الشاذلي وزير شئون مجلسي الشعب والشورى أن الحزب الوطني الديمقراطي صاحب الأغلبية البرلمانية وافق على انضمام نوابه في مجلسي الشعب والشورى الى اللجان الحزبية المناظرة للجانهم البرلمانية لتفعيل التنسيق والمشاركة في مناقشة القضايا العامة والجماهيرية طبقا لقرار الهيئة البرلمانية في الحزب الوطني برئاسة الرئيس حسني مبارك قبل افتتاح الدورة البرلمانية الحالية.

وعندما تعرض النواب في مناقشاتهم لقضية الاستجوابات وطلبات المناقشة كان التركيز على أن طلبات المناقشة يمكن ان تحقق التعادل الغائب بين نواب المعارضة ونواب الأغلبية، عقب الدكتور فتحي سرور قائلا إنه لهذا السبب اتخذت اللجنة العامة لمجلس الشعب في اول اجتماع لها في بداية هذه الدورة قرارا بان يتم ترشيد الاستجوابات من خلال إلزام صاحب كل استجواب بان يتقدم بجميع المستندات الداعمة لاستجوابه الى هيئة مكتب المجلس لتقرر ما إذا كان أي منها صالحا للمناقشة من عدمه خاصة أن الدورة الماضية شهدت مناقشة استجوابات لم تكن ترقى الى هذا المستوى الرقابي ولم تكن تعدو إلا أن تكون أسئلة أو طلبات احاطة فقد رأينا أصحاب استجوابات يقدمون الشكر للحكومة بدلا من الاتهام الأمر الذي كان محل استياء في الصحف وانتقاد لاعمال المجلس ومثل هذا من شأنه ان يضعف أو يهز من صورة البرلمان أمام الرأي العام وهذا ما لايقبله أحد على نفسه من نواب هذا المجلس!!

وهنا تحدث مداخلة لطيفة من مصطفى الفقي رئيس لجنة العلاقات الخارجية حينما اعرب عن ملاحظة من خلال مشاركته في اعمال الدورة البرلمانية الماضية للمجلس الحالي بان هناك طغيانا في الدور التشريعي على الدور الرقابي ومتابعة الأحداث والمجريات المحيطة بمصر إقليميا ودوليا وحتى عندما يتم ممارسة هذا الدور الرقابي المحدد فإن المعارضة تحظى فيه بنصيب الأسد من خلال الاستجوابات بحيث يحصل النائب المعارض على مدة زمنية طويلة للحديث والتعبير عن مشاعر المواطنين وهو ما يجعله جاذبا للرأي العام ليحقق النجومية التي لم يستطع أي من نواب الاغلبية تحقيق مثلها في الدورة السابقة والمطلوب هو إعطاء نواب الاغلبية فرصة أوسع للمشاركة في طرح القضايا الجماهيرية. ويعلق الدكتور سرور قائلا: هل معنى هذا انك ضد الاستجوابات لانها تحقق نجومية للمعارضة؟

الدكتور الفقي: أعني أن يكون هناك تقليص للاستجوابات لاعطاء فرصة اوسع لطلبات المناقشة!

الدكتور سرور: يعني انت تطالب بالحد من الاستجوابات؟!

الدكتور الفقي: لا أطلب هذا ولكن أطلب التوازن والترشيد!

الدكتور سرور: أعتقد أن استجوابات المعارضة لم تحقق نجومية لانها كانت محل انتقاد ونقد لمجلس الشعب ولأنها كانت استجوابات ضعيفة!!

وعلى صعيد آخر في هذه المناقشات ظهر تركيز أن يعطى المجلس اهتماما أكبر لمناقشة تقارير اللجان البرلمانية عن زياراتها الميدانية، حتى لا يكون الإهمال من نصيبها كما حدث في الدورة البرلمانية السابقة خاصة ان هذه التقارير يمكن أن تكون محل مساءلة للحكومة ومحاسبة أيضا يشارك فيها نواب الأغلبية الى جانب نواب المعارضة وحتى لا يفاجأ النواب قبل نهاية كل دورة بهطول سيل من التشريعات التي تقدمها الحكومة دون علم مسبق لدى النواب بها، ولان المشاركة بين النواب والحكومة يمكن أن تثرى الحياة التشريعية بحيث يتم الحد من التعديلات لتشريعات لم يمض على صدورها سوى عام مثلا لأنها لم تحظ بالقدر اللازم من الدراسة المتبادلة بين النواب والحكومة!

أخيرا... إن كل الأفكار التي تم طرحها في هذه المناقشة الصريحة بين قيادة مجلس الشعب برئاسة الدكتور فتحي سرور وهيئات مكاتب اللجان البرلمانية تعد نموذجا ديمقراطيا رائدا في التفاعل بين القاعدة والقمة من أجل الصالح العام للوصول الى الهدف من أقصر طريق وبتكلفة اقل ولا شك في أن هذا الحوار ينبئ عن رغبة لدى اطرافه في العمل الجاد من أجل أن يشهد الرأي العام ممارسة برلمانية تعيد لمجلس الشعب روح التفاعل بينه وبين المواطنين!

عبد الجواد على

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية